مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 136) 2026, pp. 820-832

استراتيجية الامن الاوروبي وآثرها على السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي 1991-2020

م.م. لؤي توفيق حسن
المديرية العامة لتربية ديالى / تاريخ حديث ومعاصر
Loayta292@gmail.com
07731272179

مستخلص البحث:
تتجلى اهمية البحث في دراسة وتحليل الاستراتيجية الامنية للاتحاد الاوروبي بجانب تاريخي متسلسل، وتحليل منطقي لتطورات الاحداث بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1946، ولضرورة دراسة ومناقشة تلك الاستراتيجية واثرها في السياسة الخارجية الدولية، جاء اختيار الموضوع، والبحث في مرحلة تأسيسية في تاريخ القارة الاوروبية، لا سيما انها تزامنت مع متغيرات دولية، نتج عنها تغيير في الخارطة السياسية العالمية، بعد ان شهدت تلك المدة احداث عالمية كبرى مثل سقوط جدار برلين عام 1989، وانهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الاول 1991، افرز رؤوية اوروبية خالصة لتوحيد الصف، هذا الامر ساهم في تغيير بعض جوانب السياسة الدولية، وهذا ما تناوله البحث بين عامي 1991-2020، معتمداً على مصادر من جامعة الرور بوخوم **Ruhr University Bochum**في المانيا، وجامعة البحر الاسود التقنية **Black Sea Technical University** في تركيا.

الكلمات المفتاحية : استراتيجية ، الامن ، اوروبا، سياسة ، تطورات

المقدمة:

نال موضوع امن وسلامة الدول الاوروبية حيزاً كبيراً من اهتمام عمل حكومات تلك الدول تقريباً، على العكس من ذلك أبان الحرب الباردة، واتخذ طابعاً مغايراً بعد عام 1991(سقوط الاتحاد السوفيتي، وظهور مصطلح الارهاب)، اي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اذ خشيت الدول الاوروبية حصول تقلبات في المشهد الدولي، وتنبع أهمية البحث من كونه يعالج موضوعاً حيوياً يرتبط بدور الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي في بيئة دولية متغيرة، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الدولية وتزايد التحديات الأمنية غير التقليدية. كما يهدف إلى تقديم قراءة تحليلية تسهم في فهم طبيعة التحول في مفهوم الأمن الأوروبي، وانعكاساته على أدوات السياسة الخارجية وآليات صنع القرار داخل الاتحاد. وعليه، يسعى البحث للإجابة عن إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى أسهمت استراتيجية الأمن الأوروبي في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خلال المدة (1991–2020)؟، وتتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المتعلقة بطبيعة هذه الاستراتيجية، ومراحل تطورها.

من هنا جاءت اهمية الموضوع اذ ان دراسة وتحليل الاستراتيجية التي تبنتها الدول الاوروبية في بناء منظومة امنية متكاملة ضمت جميع الدول الاوروبية بين عامي 1991-2003، بعيداً عن تدخل حلف شمال الاطلسي، حيث شملت الدراسة الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، تناول المبحث الاول عن نظام الامن الاوروبي ومراحل تطوره تاريخياً للمدة 1949-1991، فضلاً عن ذلك تطرق المبحث الثاني الى استراتيجية الامن الاوروبي ومراحل تطورها تاريخياً للمدة 1991-2020، بينما استعرض المبحث الثالث اثر الاستراتيجية الامنية على السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي 1991 - 2020 وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث. وبذلك، يمثل هذا البحث محاولة أكاديمية لتحليل أحد أهم أبعاد التكامل الأوروبي في مرحلته المعاصرة، من خلال الربط بين الأمن والسياسة الخارجية ضمن إطار نظري وتطبيقي شامل، مستخدماً مصادر من مكتبة جامعة الرور

بوخوم في المانيا، ومكتبة جامعة البحر الاسود في تركيا، حيث توزعت المصادر بين الكتب الالمانية والانكليزية والتركية، والصحف الدولية، والموسوعات، التي اغنت البحث بمعلومات رصينة.

المبحث الاول

نظام الامن الاوربي ومراحل تطوره تاريخياً (1949-1991)

عُدّ الأمن الأوروبي أحد أهم القضايا في النظام الدولي منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، إذ كانت القارة الأوروبية مركزاً للصراعات والحروب الكبرى، فقد مرّ النظام الأمني الأوروبي بعدة مراحل تاريخية متعاقبة، عكست تحولات في ميزان القوى والتغيرات الدولية، ما حتم على الدول الاوروبية ادرك اهمية التعاون للتخلص من الاخطار المحيطة بها. **(Keukeleire,P.87,2014).**

شهد الامن الاوروبي تحولات جوهرية بعد الحرب العالمية الثانية **World War II** (1939-1945)، اذ فرض الواقع الجديد عليها انشاء نظام امني بهدف حماية بعضها بدلاً من الاقتتال، وتحقق ذلك بعد سلسلة من الاتفاقيات الامنية والاقتصادية، والتي بدأت بتأسيس حلف شمال الاطلسي **NATO**، في 4 آب 1949، بموجب معاهدة شمال الاطلسي الموقعة في العاصمة الامريكية واشنطن **Washington**، كان بمثابة تحالف عسكري ضم اثنان وثلاثون دولة من قارة اوروبا وامريكا الشمالية، وعُد اول اتفاق امني وعسكري اوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، سعى للتصدي للاتحاد السوفيتي **Soviet Union**، والدفاع عن القارة الاوروبية من التمدد الشيوعي، ودفع المخاطر عن الدول الاعضاء، وعلى شكل مجلس سياسي مثل اعلى سلطة في الحلف، ضم ممثلي جميع الدول الاعضاء واتخذت قراراته بالاجماع، من خلال اجتماعات دورية على مستويات مختلفة من السفراء، ووزراء الخارجية، ووزراء الدفاع، او رؤساء الدول والحكومات، وفيما يتعلق بالامين العام للحف وهو اعلى منصب مدني في الحلف، وترأس مجلس الحلف، ومثله سياسياً وعسكرياً، فضلاً عن الامانة العامة، والقيادة العسكرية المتكاملة، واللجان العسكرية، ومقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل **Brussels**، واما مقر القيادة العليا للعمليات الطارئة في مدينة نورفولك **Norfolk Island** الامريكية، علاوة على ذلك ضم الحلف تشكيلات مختلفة من الاستخبارات، وقوات الحدود، والقوات الخاصة، وقوات التدخل الطارىء، وقوات عسكرية ضمت صنوفاً متنوعة من جميع الدول الاعضاء توزعت في شرق اوروبا، وغربها، وكانت بمثابة خط الدفاع عن اوروبا.(**Howorth Jolyon,P.83,2012)**، وفقاً لذلك التنظيم عكست هيكليته توازنًا دقيقًا بين القرار السياسي المشترك والقيادة العسكرية الفعّالة، ما جعله أحد أكثر التحالفات العسكرية تنظيمًا واستمرارية في التاريخ المعاصر، اذ اثبت الحلف في اكثر من مناسبة صلابته، وعلى سبيل المثال لا الحصر مواجهة الانقسام بين المانيا الغربية والشرقية، وتحركات الاتحاد السوفيتي الذي شكل حلف وارشو **Warsaw Pact** ، عام 1955، رداً على تشكيل حلف الناتو، ما صعد من مواجهة الحرب الباردة **Cold of War**، بين الطرفين بشكل واضح. وزاد من حدة الريبة والشك بين اوروبا والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما مع تنامي فكرة الخشية من المواجهة بين الطرفين. **(Richard G.,S.98,2018.).**

وفي الشأن نفسه، تأسست الجماعة الاوروبية للفحم والصلب **(European Coal and Steel Community – ECSC)** في الثامن عشر من نيسان عام 1951 في العاصمة الفرنسية باريس **Paris**، و جاءت فكرة من وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان **Robert (1963-1886) Schuman**، الذي اراد دمج مصادر القوة العسكرية والاقتصادية الاولية والمتمثلة بشركات الفحم والصلب لمنع اي امكانية لحدوث حرب جديدة بين المانيا وفرنسا، وجعل مبدأ التعاون والاتحاد في العمل اساس في التعامل بين الطرفين، وكان ذلك البذرة الاولى للتقارب الامني الاوروبي، وعليه شكلت هيئة عليا كانت بمثابة سلطة عليا لأدارة شؤون الشركات، وجمعية مشتركة ضمت اعضاء من

برلمانات الدول الاعضاء، ومجلس خاص ضم وزراء من الدول الاعضاء، ومحكمة عدل تولت فض النزاعات قبل تطورها.**(Michael Smith,S.119,2019).**

كان الهدف من الاتفاقية ايجاد مجموعة شركات مشتركة بين دول فرنسا والمانيا الغربية ولكسمبورغ وهولندا وايطاليا وبلجيكا، والتعاون لبيع الفحم والصلب، الذي مثل عصب الصناعة الحربية، واخضاعه لسيطرة مشتركة بين الدول الاعضاء، ما حال دون وقوع توترات بينهما، كان الحلف بداية لزرع الثقة بين الدول الاوروبية، وفتح آفاق لعقد اتفاقيات جديدة اكثر وحدوية لجمع شمل الدول الاوروبية، ومنع توترات قد تحصل بينها.**(Tom Delreux,S.19,2010)**. وهنا تكمن اهمية الاتفاقية. وبالفعل مثلت اتفاقية الجماعة الاوروبية للفحم والصلب الجذر الحقيقي والاساس المتين، واساس لأتفاقيات لاحقة، لاسيما ان واقع الدول الاوروبية كان افرض التقارب وتجنب الحروب، ومواجهة اثار الحروب والازمات التي اعقبت تلك المدة، والمتمثلة بالمجاعة والفقر والامراض، وقلة الغذاء والمدن المدمرة ، فضلاً عن البطالة والازمات المالية، وامام ذلك الوضع المزري وجدت بعض الدول الاوروبية وتحديداً فرنسا والمانيا، ان مرحلة ما بعد الحرب تطلبت اقامة نظام تعاوني وحدوي، بهدف التعاون والتكامل بينها، اذ نجحت تلك التوجهات في تحقيق ذلك بنسبة كبيرة في توحيد الدول الاوروبية.**(Gross Eva,S.76,2001)**.

على الغرار نفسه عقدت ايطاليا وهولندا ولكسمبورغ وبلجيكا والمانيا الغربية معاهدة روما **Roma**، في 25 أذار 1957 في العاصمة الايطالية روما، وبموجب ذلك تأسست المجموعة الاقتصادية الاوروبية (**EEC**)، التي نصت على اقامة سوق مشتركة ضمنت حرية انتقال السلع والخدمات، ورؤوس الاموال والاشخاص وتوحيد السياسات الاقتصادية تدريجياً، فضلاً عن ذلك نصت المعاهدة على تأسيس الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية (**Euratom**)، التي ضمنت تعزيز التنسيق على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وتشكيل تعاون تقني بين الدول الاعضاء بما يضمن التكامل في تبادل المعلومات التقنية الامنية، واستخدامها لأغراض الامن والدفاع، وتأسيس فريق لكل من الدول الاعضاء للعمل في ذلك المجال، كان ذلك نقطة تحول في طبيعة العلاقات الاوروبية، والخطوة الاولى الفعلية في مسار الوحدة الاوروبية، لا سيما انها مهدت لعقد اتفاقيات لاحقة ساهمت في تعزيز التعاون والعمل الاوروبي المشترك، وما له من دلالات عملية احتوت على تنظيم عمل جوانب رئيسية مثل الاقتصاد والطاقة والامن وجوانب اقتصادية اخرى.**(Hill C. Smith, P.187,2009).**

وفي الاحول كافة شهد عقد الستينات من القرن العشرين تطوراً في مجال التعاون الامني والعسكري والاقتصادي الاوروبي، مهدت له الاتفاقيات الموقعة بين الدول الاوروبية، من اجل تعزيز التعاون والتنسيق، وعليه عقد مؤتمر لوكسمبورغ للوحدة الاقتصادية والتعاون الاوروبي في 6 شباط عام 1965، ركز المؤتمر فيه على تطوير سوق العمل الاوروبية، وتحديد التعريفة الكمركية، وتوحيد اسعار المواد الاولية المستخدمة في الصناعة الحربية، وتطوير صناعة السفن، والسيارات، وصناعة الطائرات، فضلاً عن الصناعات الكيمياوية، ووضع آلية موحدة لاستيراد المواد الاولية، ما أساهم في دفع عجلة التكامل والتنسيق الاقتصادي الاوروبي، والتعاون المالي، **(Manners,S.198,1990).** كل ذلك من اجل مواجهة مظاهر الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي.

وفي هذا السياق وقعت الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية وكندا وثيقة تاريخية في العاصمة الفلندية هلسنكي **Helsinki**، في 1 من آب 1975، عُرفت بأسم اتفاقية هلسنكي[1]، بمشاركة جميع الدول الاوروبية بأستثناء الدول الشيوعية، نصت الاتفاقية على تحقيق مجموعة أهداف رئيسية تمثلت في تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا، فضلاً عن تقليل مخاطر المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب، وايضاً إرساء قواعد التعاون السياسي والاقتصادي والإنساني، كما نصت على الاعتراف بالواقع السياسي والحدودي القائم بعد الحرب العالمية الثانية، واحترام سيادة الدول

والمساواة بينها، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وعدم المساس بالحدود القائمة، واحترام سلامة الأراضي، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتعاون بين الدول، وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية.**(Whitman R. G. ,S.202,1998)**.

وفي الاحوال كافة كانت الاتفاقية تطور تاريخي مهم في تاريخ اوروبا المعاصر، سيما انها ساهمت في تقليل خطر المواجهة اثناء الحرب الباردة، إذ نقلت القارة من منطق الصراع العسكري إلى منطق الأمن التعاوني والحوار السياسي، ومع أنها لم تُنهِ الحرب الباردة، الا انها أسهمت في تهيئة الظروف السياسية والفكرية للانصهار فيها، وأسست لمبادئ ما زالت تحكم الأمن الأوروبي حتى اليوم. ودفعت مسار التعاون المشترك بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية، الى جانب واضح من التحولات في التعامل مع الاتحاد السوفيتي، ونظمت تشكيل مجلس الامن والتعاون في اوروبا **(OECD)**، وارست الاسس لقيام الوحدة الاوروبية، وتعزيز منظومة عمل الاتحاد الاوروبي.**(Emil J Kirchner,P.76,2002)**.

ومع ذلك كله شهدت السنوات الاربعة التي اعقبت توقيع اتفاقية هلسنكي عودة التوتر السياسي والعسكري في القارة الاوروبية في اطار الحرب الباردة، وتزامن ذلك بشكل واضح مع تصاعد سباق التسلح النووي، وتدهور في العلاقات الاوروبية - السوفيتية بشكل واضح، اذ بدأ ذلك التوتر بعد نشر الاتحاد السوفيتي في 7 تموز عام 1979 صواريخ نوع **(اس اس 20)** المتوسطة المدى، وكان بأمكانها ضرب مواقع المعسكر الغربي في برلين **Berlin** وباريس وبروكسل، واوروبا الشرقية، **(Hill C. Smith, P.191,2009)**، ما اثار مخاوف الدول الاوروبية يومها رد حلف شمال الاطلسي في 21 من الشهر نفسه، بنشر عدة صواريخ نوع **(بيرشنك 2)**، في اوروبا الغربية في برلين وباريس، مع الابقاء في حالة التأهب العليا لأي طارىء من جانب الاتحاد السوفيتي، وعُد هذا التهديد الاخطر من نوعه في القارة الاوروبية منذ الحرب العالمية الثانية حسب قول السياسي الامريكي جوزيف فامسن **Joseph Famsin** في كتابه **"المواجهة الباردة"**، اذ توقع حصول مواجهة عسكرية بالصواريخ الثقيلة، في الوقت نفسه اصبحت اوروبا ساحة للاستعدادت لحرب الصواريخ والاسلحة الثقيلة، مع ذلك بقي باب المفاوضات مفتوح من قبل الطرفين والاستعداد للحوار، لا سيما ان الدول الاوروبية وحدت مواقفها بشكل اكثر تنسيق تجاه اي عدوان محتمل من جانب الاتحاد السوفيتي.**(Joseph Famsin,S.20,2010)**

ولا نبالغ اذا قلنا ان هذا التوتر اسهم بشكل مباشر في ترسيخ التعاون الامني الاوروبي، والتنسيق المشترك الذي وصل الى مستوى الاستعداد للردع النووي، يومها اكد مدير شؤون العمليات العسكرية الكبرى في حلف شمال الاطلسي الجنرال ديفيد كامرون **David Cameron**، لصحيفة "الواشنطن بوست" **"Washington" Post** الامريكية في 16 من تشرين الثاني 1985**((تعكس جاهزية قوات الردع الصاروخي المنتشرة في مواقع أوروبا الغربية مستوى عالياً من الاستعداد لمواجهة مختلف السيناريوهات الأمنية، مع التأكيد في الوقت ذاته على أن الخيار العسكري لا يُعد توجهاً مفضلاً. غير أن مبدأ حق الدفاع عن النفس يفرض ضرورة الحفاظ على درجة متقدمة من اليقظة والاستعداد. وانطلاقاً من ذلك، يتم التأكيد على الجاهزية الكاملة لخوض أي مواجهة محتملة في حال فرضت الظروف ذلك، مع توجيه تحذير واضح إلى الاتحاد السوفيتي من مغبة الإقدام على تصرف غير محسوب يهدد الاستقرار الدولي)). (Washington Post,No 23B,1985)** يتبين من ذلك ان الوضع تفاقم بين الطرفين ووصول الى مرحلة خطيرة من الاستعداد للحرب.

وجد حلف شمال الاطلسي اهمية ابقاء باب المفاوضات مفتوح مع الاتحاد السوفيتي، بعد ان وصل التوتر بين الطرفين الى مرحلة المواجهة الصاروخية، فحصل توافق بين الطرفين وصولاً الى التوقيع على **معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF)**، في 20 من حزيران عام 1987 في العاصمة الالمانية برلين، والتي نصت على انهاء التوتر، وفتح باب التعاون بين الطرفين، اعقبتها مرحلة انفراج واضح للعلاقات حتى سقوط جدار برلين وتوحيد المانيا عام 1989، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، الامر الذي عزز التكامل الاوروبي، والتنسيق الامني الاوروبي. **(Manners,S.204,1990)**.

يتضح مما سبق أن الأمن الأوروبي دخل مرحلة جديدة عقب الحرب العالمية الثانية، اتسمت بالانتقال من منطق الصراع والتصعيد إلى نهج قائم على التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية. وقد تميزت هذه المرحلة بتسارع وتيرة التكامل والتقارب، الأمر الذي أسهم في وضع أسس متينة لبناء نظام أمني أوروبي أكثر تماسكاً. كما تجلّى ذلك في إبرام مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، التي عززت من آليات العمل المشترك، إلى جانب بلورة رؤية موحدة في التعامل مع التحديات الاستراتيجية، ولا سيما في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

المبحث الثاني

استراتيجية الامن الاوروبي ومراحل تطورها تاريخياً للمدة 1991-2020

شهد النظام الامني الاوروبي تحولات جوهرية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، تمثلت تلك التحولات في التوجه نحو استراتيجية امنية اوروبية شمولية خالصة، مستقلة، بعيداً عن منطلق المواجهة خارج الاراضي الاوروبية، او الاستعداد لحرباً ما، اذ كانت القضية الجوهرية في الاستراتجية الجديدة التركيز والتوجه نحو منظومة امنية اكثر مما هي عسكرية، والعمل على بناء نظام امني اوروبي موحد مشترك بين جميع الدول الاوروبية، من خلال اتفاقية شاملة لمجلات التعاون السياسي الاقتصادي والعسكري، وتوحيد العمل الامني، مع الحفاظ على استقلالية ذلك اوروبياً وعدم السماح لدخول دول من خارج القارة الاوروبية لهذا التحالف، والاستجابة للتهديدات الجديدة مثل النزاعات الإقليمية والإرهاب، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة. **(Giovanni Faleg,P.186.2000)**.

وفقاً لذلك وقعت كل من المانيا وبلجيكا والدنمارك واسبانيا واليونان وفرنسا وايرلندا وايطاليا والمملكة المتحدة ولكسمبورغ والبرتغال وهولندا، معاهدة ماستريخت **Maastricht**، في 7 شباط عام 1992 في هولندا في مدينة ماستريخت، ونصت على جمع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار موحد، هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة، وترأس اجتماع الدول الموقعة على الاتفاقية الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران **François Mitterrand**[2] **(1916-1996)**، يومها القى خطاباً بعد التوقيع على الاتفاقية جاء فيه **"ابارك لكم هذا المنجز التكاملي الوحدوي الوطني الاوروبي العظيم، لقد سئمنا في السابق من ويلات الحروب والدمار، وارتدت نسائنا السواد وبكت اطفالنا جوعاً، كل ذلك بسبب الحروب، لماذا نتحارب فيما بيننا، السنا اوروبيون وجرت في عروقنا دماء اوروبية، سيكون القادم هو الوطن الاوروبي لا الدول الاوروبية، نحن الاوروبيون الحضارة والقوة "(Emil J Kirchner,P.81,2002)**، فيما دعم المستشار الالماني هلموت شميت **Helmut Schmidt**[3] **(1918-2015)**، لخطاب الرئيس الفرنسي بقوله **"سنجعل الاتحاد الاوروبي تجربة رائدة في العالم"**، اذ اتضح من خطابي الرئيس الفرنسي والمستشار الالماني رنو الدول الاوروبية الواضح نحو التكامل، لا سيما انه جاء من قبل الدول الكبرى المؤثرة في القارة الاوروبية، المانيا وفرنسا، اللتان ادتا دوراً هاماً في السياسية الاوروبية،

(**Joseph Famsin,S.24,2010**).

كان تأسيس الاتحاد الاوروبي **European Union** ابرز نصوص المعاهدة وشاهد على التحول من الجماعة الاقتصادية الاوروبية الى الاتحاد الاوروبي، وتشكيل المجلس الاوروبي الاقتصادي، ومجلس الطاقة الذرية، ومجلس الفحم والحديد والصلب، بهدف اقامة السوق الاوروبية الموحدة، وتوحيد السياسات الزراعية والتجارية، وتنظيم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال تنسيق مواقف الدول الأعضاء في السياسة الخارجية. من خلال دعم السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الهوية الأوروبية في الشؤون الدولية، وامكانية تطوير سياسة دفاعية مشتركة مستقبلاً، التعاون في مجالي العدالة والشؤون الداخلية، من خلال التعاون في قضايا الهجرة واللجوء، ومكافحة الجريمة المنظمة، والارهاب، والتعاون القضائي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي، من خلال وضع خطة تدريجية لإنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، واعتماد عملة أوروبية موحدة (اليورو**Euro**)، وإنشاء البنك المركزي الأوروبي، وتحديد معايير التقارب مثل عجز الموازنة، والدين العام، والتضخم، وأسعار الفائدة، والتأكيد على المواطنة الأوروبية من خلال استحداث مفهوم مواطنة الاتحاد الأوروبي ومنح المواطنين حق التنقل والإقامة داخل دول الاتحاد، ومنح حق التصويت والترشح لهم في الانتخابات البلدية والبرلمانية الأوروبية، وتوفير الحماية القنصلية من قبل سفارات دول الاتحاد، وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات القانونية، والدستورية، والبرلمانية، من خلال توسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي، وإجراء المشاركة الواسعة في التشريع، وتعزيز مبدأ الشرعية الديمقراطية، وتقوية دور محكمة العدل الأوروبية، والتأكيد على السياسات الاجتماعية من خلال دعم حقوق العمال، تحسين ظروف العمل، وتعزيز الحوار الاجتماعي، ومكافحة التمييز وتحقيق المساواة. **(Documents of the European Union Library,P.11,1992).**

ومها كان من امر نقلت معاهدة ماستريخت الدول الاوروبية من مرحلة التعاون الاقتصادي المحدود إلى اتحاد سياسي–اقتصادي متعدد الأبعاد، وأسست للإطار المؤسسي والقانوني لنظام موحد شكّل جوهر الاتحاد الأوروبي المعاصر، تزامن ذلك مع تطورات وازمات عدة، وشهدت وبالفعل المدة التي اعقبت توقيع معاهدة ماستريخت انطلاقة حقيقية في مشروع التكامل الاوروبي، والتحول الى نظام اوروبي موحد شمل جميع الدول الموقعة، بعد ما كانت الانطلاقة بسيطة تمثلت من جماعة الفحم والصلب، التي وصفها المؤرخ الامريكي جوزيف شولز **Goseph Sholez**، في كتابه **"اوروبا المعاصرة"**، بأنها **"قوة عظيمة للاوروبيين"**، في اشارة واضحة الى اهمية الوحدة الاوروبية.**(Goseph Sholez,P.182,2020).**

ومن اجل ترسيخ تلك الوحدة وتدعيمها وقعت الدول الاوروبية في 2 تشرين الاول 1997، معاهدة امستردام **Treaty of Amsterdam**، ونصت على تعديل بعض مضامين معاهدة ماستريخت في مجالات السياسة الخارجية والأمنية، والعدالة، والحريات الأساسية، بهدف تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل بفاعلية اكبر على الصعيد الدولي، اذ نصت على تعزيز السياسة الخارجية الامنية المشتركة وتوسيع أدواتها التنفيذية، وتشكيل مجلس من الدول الاعضاء وعقد اجتماعات شهرية، قدم خلالها تقرير لمجلس الاتحاد، فضلاً عن ذلك استحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة، وإدخال مفهوم العمل المشترك بدلاً من الاكتفاء بالتنسيق السياسي من خلال انشاء قوات حفظ السلام، وإدارة الأزمات، والمهام الإنسانية ضمن إطار ادارة الاتحاد الأوروبي، ونقل قضايا الهجرة واللجوء والتأشيرات إلى المجلس الاعلى الأوروبي، وتطوير التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بين الدول الاعضاء، والتصدي لتجارة المخدرات، والتأكيد على حقوق الإنسان والديمقراطية كركيزة للأمن الأوروبي، ومنح الاتحاد صلاحية معاقبة الدول الأعضاء التي انتهكت هذه القيم. **(Giovanni Faleg,P.189,2000).**

اسهمت معاهدة امستردام في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية لدول الاتحاد الاوروبي بعد عام 1999، وساهمت في توسيع دائرة التنسيق والتكامل بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، وما عزز من قوتها توقيع معاهدة نيس **Nice**، في 26 شباط 2001، في فرنسا، التي سمحت بأنظمام عشرة دول اوروبية اعضاء الى الاتحاد الاوربي وهي قبرص، وجمهورية التشيك، واستونيا، وهنغاريا، ولاتيفيا، وسلوفينيا، وسلوفاكيا، وبولندا، ومالطا، وليتوانيا، ما اسهم في ايجاد توازن بعدد الاصوات في مجلس بالوزراء الخاص بالاتحاد، مع الاحتفاظ للدول الكبرى المانيا وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة، بنسبة اعلى من الدول الاعضاء الاخرى، اي 29 صوت لكل منها، مقابل 9 اصوات للدول الاخرى، مع ضمانات للاعضاء الاخرين بعدم امكانية اصدار قرار دون الرجوع لهم واخذ موافقتهم، رافقه ذلك ازدياد عدد اعضاء البرلمان الاوروبي من 626 عضو الى 732 عضو توزعت الاكثر منها بين المانيا التي احتفظت بـــ 97 مقعداً، وايطاليا احتفظت بـــ 88 مقعداً، وفرنسا احتفظت بـــ81 مقعداً، والمملكة المتحدة احتفظت بـــ 78 مقعداً، في حين حصلت بولندا على 58 مقعداً، في اشارة الى انها حصلت على موقع متقدم بين الدول، الا ان حصول المانيا اعلى المقاعد في الاتحاد الاوروبي، اتاح لها تزعمه لا سيما انها اسهمت في دفع الجزء الاكبر من الدعم المالي له، فضلاً الى ذلك نصت المعاهدة على توزيع مفوضي الدول الاعضاء بشكل متساوي بينها، بواقع مفوض واحد لكل دولة، مع توحيد التمثيل بحيث يكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مفوض واحد فقط، وتشكيل مجلس من جميع الاعضاء ليتولى تعيين الكوادر العاملة في مقر الاتحاد والمؤوسسات التابعة له في دول العالم، والاشراف عليها بشكل تام.

.(Emil J Kirchner,P.89,2002)،(olyon Howorth,P.201,2021)

اسهمت اتفاقية نيس في تعزيز العمل البرلماني والدستوري في الاتحاد الاوروبي، وعززت الاتحاد بدخول اعضاء جدد أخرين، ودخلت حيز التنفيذ عام 2003، بعد ذلك اتجهت دول الاتحاد الاوروبي الى تطوير قدراتها العسكرية، وعليه وقعت الدول الاعضاء اتفاقية برلين بلس **Berlin Plus** مع حلف شمال الاطلسي، في 16 كانون الاول عام 2003، واقتصرت على الجانب الامني والعسكري للدول الاعضاء، **(Documents of the Institute for Global Security, Brussels,P.9,2007)** اذ نصت على امكانية استخدام قدرات الحلف واجهزته ومعداته وقواته من قبل الاتحاد في تنفيذ عمليات داخل وخارج اوروبا في حالة تعرضها الى الخطر ما، فضلاً عن ذلك السماح للاتحاد بالوصول الى بيانات الناتو الاستخبارية والامنية والسرية في حالة احتاجها، ووضع آليات لمنع اي تقاطع في العمل الامني والعسكري بين الحلف والاتحاد، وايضاً تأسيس وتشكيل مجلس عسكري وامني تكون من ضباط من الاستخبارت والامن من الطرفين، ليتولى التنسيق والتعاون في المهام الامنية والعسكرية، فيما اشرفت المفوضية الاوروبية للسياسة الخارجية والامن التابعة للاتحاد على العلاقة مع الحلف وتنفيذ الاتفاق والتنسيق، ما زاد من قوة وعزز من قدراته العسكرية والاستخباراتية للاتحاد. **(olyon Howorth,P.230,2021).**

وللحيلولة دون وقوع اي شكل من اشكال الخلافات وقع قادة الاتحاد الاوروبي معاهدة لشبونة **Lisbon**، في العاصمة البرتغالية لشبونة، في 19 تشرين الاول عام 2007، لوضع دستور جديد للاتحاد بدلاً من ذلك الذي رفضته فرنسا وهولندا وبولندا واسبانيا وتوقيع معاهدة جديدة تتضمن التعاون في مجال النقل والطاقة وامور البرلمان، ولم يحصل توافق تام على وضع دستور جديد، اذ نصت المعاهدة على رفع مستوى التعاون في مجال الطاقة وسكك الحديد، والربط الكهربائي والسككي، واطلاق تشريعات تساهم في الحفاظ على البيئة، وتعزيز صلاحيات مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد، وتوحيد انتقال البيانات بين الدول الاعضاء، وجعل رئاسة الاتحاد دورية بين الاعضاء بمدة عامين ونصف العام، بصرف النظر عن عدد مقاعد الدولة في البرلمان، وحصلت

إيطاليا بموجب المعاهدة على مقعد إضافي في البرلمان الأوروبي ليصل عدد مقاعدها الى 89 مقعداً، وحصلت بلغاريا على موافقة كتابة اسم العملة الأوروبية باللغة البلغارية، فيما حصلت بولندا على مشروع دعم التحول للطاقة الشمسية ممول من الاتحاد، ولم تكن معاهدة لشبونة بمستوى ما قبلها من المعاهدات والاتفاقيات، بل كانت تغييرات بسيطة على مؤوسسات الاتحاد.

(EuropeanCouncil on Foreign Policy document,P.10,2000.)

واجه الاتحاد الاوروبي واحدة من اصعب التحديات عقب معاهدة لشبونة 2007، في خطر طرأ على الساحة الاوروبية، فرضت عليها التحول نحو العسكرة، لا سيما مع تزايد التوترات بين اوكرانيا وروسيا بعد ضم جزيرة القرم عام 2014، وعليه توجه الاتحاد الاوروبي في تلك المدة بالاعتماد على حلف شمال الاطلسي، ومن خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تبني سياسة امنية ودفاعية مشتركة، ونشر قوات حفظ سلام في بعض دول البلقان، والتنسيق الامني بأعلى المستويات بعد ازمة الاجئين عام 2015، الذي عزز هذا الامر هجمات بروكسل عام2016[4]، وتطورات الاوضاع في اوكرانيا، والتهديدات الروسية على الحدود مع بولندا، مما دعى الى توحيد جهود الاتحاد مع حلف شمال الاطلسي، في الجانب العسكري والامني، ومال زاد الطين بلة اعتماد الدول الاوروبية على الغاز الروسي من خلال الاتجاه نحو الداخل الاوروبي، الامر الذي فاقم الوضع، والذي تطور الى اعلان الحرب من قبل روسيا، وصاحب ذلك ازمة حقيقية أثرت على اوروبا فيما يخص مسألة الغاز الروسي.**(Michael Smith,S.134,2019)** .

مما تقدم يتبين ان استراتيجية الأمن الأوروبي تطورت من نموذج يعتمد على التحالفات العسكرية التقليدية إلى نموذج شامل متعدد الأبعاد، يجمع بين الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ومع ذلك، ظل التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق توازن بين الاستقلالية الأوروبية والتنسيق مع الناتو، في ظل بيئة دولية متغيرة ومتسارعة.

المبحث الثالث

اثر الاستراتيجية الامنية على السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي 1991 -2020

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تتجه الدول الأوروبية إلى صياغة استراتيجية عسكرية مستقلة بقدر ما انخرطت ضمن بنية أمنية فرضتها القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية مع بدايات الحرب الباردة. وقد تمحور هذا الانخراط حول الاعتماد على التحالفات العسكرية، ولا سيما حلف شمال الأطلسي، بوصفه الإطار المنظم للأمن الغربي، مقابل المنظومة الشرقية، مما جعل الطابع العسكري للأمن الأوروبي مرتبطًا بردع الخصم أكثر من كونه نتاج رؤية أوروبية موحدة، وفي ظل غياب اتفاق أوروبي شامل ينظم السياسة الدفاعية بشكل مستقل، اتسمت مواقف الدول الأوروبية بالتباين، لكنها ظلت محكومة بمنطق التوازن الدولي ومتطلبات الصراع بين القطبين. وقد انعكس هذا الواقع على السياسة الخارجية الأوروبية، حيث جرى توجيه الأهداف والأدوات بما ينسجم مع اعتبارات التحالف والاحتواء. في المقابل، كان مشروع الوحدة الأوروبية أساسًا على التكامل الاقتصادي. **(Manners,S.228,1990)** .

شهدت الفترة التي اعقبت سقوط جدار برلين عام 1989، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وتشكيل الاتحاد الاوروبي عام 1992، تغيير كامل في ما يخص الاستراتيجية الامنية الاوروبية، فقد انتهت فترة التنافس القطبي، وانتها معها منطق الردع العسكري، او المواجهة الميدانية، وشبح ملامح الحرب، وتوقفت مسألة الاحتراز، والاستعداد لأمكانية حدوث حرب بين القطبين، وانتقل الى فترة التعاون الامني والاستخباري، والاهتمام بالقضايا الامنية التي تخص الحدود، ومكافحة المخدرات، والتهريب، والاتجار بالبشر، فتطلب هذا الامر الاهتمام بالجانب الخارجي، لدعم التعاون الامني، وانعكس اثر ذلك بشكل واضح على الاستراتيجية الامنية، فأوضح السكرتير العام لجهاز الامن

الاوروبي العقيد **سابرو بورشن Sabro Protion**، في اجتماع الامن الاوروبي على مستوى وزراء الداخلية، ومسئولي الامن العام للدول الاعضاء المنعقد في العاصمة الالمانية برلين، في 19 شباط عام 1994 جاء قائلاً : (**تتطلب المرحلة القادمة تنسيق الجهود بين الدول الاعضاء، فالتعاون العسكري ضرورة واقعية، لكننا اليوم بحاجة ملحة للتكامل الامني بيننا، فالاخطار الحدودية موجودة، وينبغي لنا ان نكون حذرين من هجمات ارهابية قد تحدث، وجماعات متشددة، ومخربين، وقد وضعنا أسسس سليمة لمرحلة التعاون الامني بشكل كامل). (Gross Eva,S.91,2001).**

شهد اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، المنعقد في بروكسل بتاريخ 2 آذار 1995، مناقشة معمّقة لقضايا إدارة الحدود الخارجية وآليات التنسيق المشترك، ولا سيما ما يتعلق بتوحيد قواعد البيانات والإجراءات الأمنية في إطار **اتفاقية شنغن Schengen Agreement** ، التي دخلت حيّز التنفيذ في 27 آذار من العام نفسه، بعد توقيعها قبل عقد من الزمن في لوكسمبورغ.وقد أرست الاتفاقية إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا لإلغاء الضوابط على الحدود الداخلية بين الدول الأعضاء، مقابل إنشاء نظام موحّد لإدارة الحدود الخارجية. كما أقرت مبدأ حرية تنقل الأفراد داخل فضاء شنغن عبر تأشيرة موحدة، إلى جانب توحيد الإجراءات القنصلية في منح التأشيرات خارج الاتحاد. وفي السياق ذاته، أسهمت هذه الترتيبات في تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تقليص الحواجز التجارية، وترسيخ سوق أوروبية أكثر اندماجًا، فضلًا عن دعم التعاون الأمني عبر تبادل البيانات والمعلومات بين الدول الأعضاء .**(Keukeleire,P.109,2014)** .

كان لأجتماع بروكسل عام 1995 الاثر السياسي البالغ في تعزيز استراتيجية امنية اوروبية خالصة، فمنذو ذلك التاريخ، شهد الامن الاوروبي مرحلة جديدة من التكامل، فعززت الدبلوماسية الاوروبية وجودها، واظهرتها بشكل وحدوي اكثر من اي وقت مضى، واصبحت اكبر كتلة وجودية في السياسة الدولية، وفي المجتمع الدولي، مكون من 28 دولة، بجسد دبلوماسي واحد، حسب قول السياسي الامريكي **نامسز جويلز Namse Jewels**، في كتابه**"الوحدة الاوروبية"**، الذي عد الاتحاد الاوروبي بعد تنفيذ اتفاقية شنغن، بأنه قوة دبلوماسية رائدة، وان العلاقة التكاملية بين الاستراتيجية الامنية، والسياسة الخارجية تؤثر بشكل مباشر في توجيه دعائم النظام الامني، وتساهم في تعزيزه.**(Namse Jewels,P.44,2002).**

وسعت الاستراتيجية الامنية للاتحاد الاوروبي بعد تفعيل اتفاقية شنغن دائرة النشاطات السياسية للاتحاد خارج حدوده، اذ شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين احداث خطرة على الساحة الدولية، لا سيما بعد هجمات 11 ايلول عام 2001، التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية، ونتج عنها تحركات عسكرية للادارة الامريكية نحو منطقة الشرق الاوسط، ما اسهم في دعم توجهات الاتحاد الاوروبي لتعزيز الطابع الامني للسياسة الخارجية بشكل واضح، والمشاركة الواسعة في الازمات الدولية، وتنفيذ بعثات عسكرية ومدنية خارج حدوده، وتكثيف التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية.**(Michael Smith,S.150,2019)**.

تأسيساً على ذلك قام الاتحاد الاوروبي بين عامي 2008 و 2010 بتنفيذ عمليات عسكرية تدريبية، فضلاً عن مناورات قتالية حية بالذخيرة، بالتعاون مع حلف شمال الاطلسي في العديد من دول اعضائه، مثل اليونان، وفي بعض دول البلقان وفي لكسمبورغ، وفي بعض الدول الافريقية، مع القيام بأرسال بعثات مدنية الى دول تشاد والنيجر ومالي، قدمت فيها مساعدات مالية لدعم المشاريع الانسانية، ومشاريع تموينية مثل دعم المؤوسسات الصحية واخرى في العراق واليمن والسودان **.(Joseph Famsin,S.20,2010)**.

مثلت الحرب الاوكرانية – الروسية عام 2014، وازمة الاجئين السوريين عام 2015، تحدياً جديدة للاتحاد الاوروبي ومنظومته الامنية، اذ كانت على بجانب واضح من التعقيد لا سيما القضية

الاوكرانية، ما دفع الاتحاد الاوروبي لأتخاذ موقف شديد تجاه روسيا، انعكس ذلك في العقوبات التي تبانها على روسيا، في الوقت نفسه سعى الى تشديد القبضة على مسألة الحدود الشرقية للاتحاد، اثر نشر روسيا صواريخ عابرة للقارات على حدودها مع بولندا في آب عام 2014، ما ادخل دول الاتحاد الاوروبي في قطيعة اقتصادية وسياسية وامنية واضحة مع روسيا، هذا الامر دفع روسيا الى قطع الغاز عن اوروبا عبر خط نورد ستريم 1 **Nord Stream1**، بعد ازمة الاجئين السوريين الذين عبرو الى اوروبا من خلال تركيا ودول البلقان الى الاتحاد الاوروبي، رافق ذلك الاهتمام بالامن السيبراني، والامن الوقائي، وتعزيز التعاون التقني، مما وسع الاهتمام بالقضايا الحدودية والتي تقع على الحدود الخارجية للاتحاد، واقامة موانع حدودية على طريق البلقان لمنع دخول الاجئين الى الدول الاعضاء، والتعاون فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر، ومكافحة التهريب عبر الحدود الداخلية والخارجية، والكشف عن الشبكات الارهابية.**(Powern Forch,P.76,2000).**

يتبين مما جاء اعلاه، ان الاثر الواضح للاستراتيجية الامنية الاوروبية على السياسة الخارجية يتجلى في المواقف الخارجية للاتحاد في القضايا الدولية والاقليمية، من خلال آلية السياسة المتبعة، والتي جاءت نابعة من قضايا امنية بحتة، حملت في طياتها ادوات تطلبت اتخاذ موقف سياسي خارجي، فمعظم القضايا الامنية الداخلية، تحولت الى نهج سياسي خارجي كان قد تبناه الاتحاد، لا سيما المواقف الخارجية، وهذا يعني ان السياسة الخارجية، جاءت بمعطيات داخلية.

الخاتمة:

توصل البحث الى عدة استنتاجات وهي :

1-عقب الحرب العالمية الثانية، لم يكن التحول الأوروبي مجرد تخلٍ عن الحرب، بل إعادة تعريف للأمن بوصفه عملية تعاونية طويلة الأمد، تقوم على تقليل احتمالات الصراع عبر بناء آليات تنسيق مؤسسية بدل الاعتماد على التوازنات العسكرية التقليدية.

2-تَشكّل الإطار الأمني الأوروبي تدريجيًا انطلاقًا من مبادرات اقتصادية محدودة النطاق، ثم تطوّر عبر مراحل متعاقبة من الاتفاقيات التي عمّقت الترابط بين الدول، إلى أن أصبح جزءًا من منظومة تكامل أشمل داخل الاتحاد الأوروبي.

3-لم يُنظر إلى حلف شمال الأطلسي كجهاز دفاع أوروبي مستقل، بل كتحالف أمني-عسكري أوسع وفّر مظلة استراتيجية لأوروبا ضمن سياق دولي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، مع احتفاظ الدول الأوروبية بهوامش مختلفة في رؤيتها لدوره.

4-أسهمت المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في دفع الدول الأوروبية نحو تعزيز التنسيق فيما بينها، ليس بدافع الاندماج فقط، بل استجابة لبيئة استراتيجية ضاغطة فرضت البحث عن استقرار إقليمي جماعي.

5-لم تتبلور الاستراتيجية الأمنية الأوروبية على أساس استقلال كامل عن الحليف الأمريكي، بل اتسمت بازدواجية واضحة: سعي نحو تعزيز البعد الأوروبي للأمن، مقابل استمرار الارتباط بالبنية الأطلسية، ما أوجد توازنًا بين الاعتماد والتمايز.

6-بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، شهدت المقاربة الأمنية تحولًا من التركيز على الردع العسكري إلى معالجة التهديدات غير التقليدية، مثل الأمن الداخلي، والجريمة المنظمة، والتحديات السيبرانية، ما وسّع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا غير عسكرية.

7-تأثرت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية بدرجة كبيرة بالتحولات الدولية والإقليمية، إذ كانت تُعاد صياغتها وفق طبيعة التهديدات المستجدة، خاصة تلك المرتبطة بالمحيط الجغرافي والحدود الخارجية للاتحاد.

8-لم تقتصر المنظومة الأمنية على البعد الدفاعي، بل شكّلت مدخلًا لتوسيع مجالات التكامل في قطاعات أخرى، كاقتصاد السوق، والطاقة، والنقل، والبنية التحتية، بما في ذلك شبكات الربط والمواصلات، وهو ما عزّز فكرة السوق الأوروبية الموحدة.
9-انعكست هذه الاستراتيجية على السياسة الخارجية، حيث أصبح الاتحاد يتبنى مواقف وتوجهات خارجية مستندة إلى اعتبارات أمنية داخلية، مما أسهم في بلورة دوره كفاعل دولي يمتلك أدوات تأثير تتجاوز حدوده الجغرافية.
10-أسهمت الاستراتيجية الأمنية في تعزيز التماسك الداخلي للدول الأعضاء، وفي تقارب مواقفها الخارجية، مع بقاء التأثير الأكبر في توجيه القرار بيد الدول الأوروبية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا، التي لعبت دورًا محوريًا في صياغة توجهات الاتحاد.

التوصيات:

تتجلى آفاق التطوير البحثي في توسيع نطاق التحليل ليشمل المنظمات الأمنية الأوروبية الأخرى، بعيدًا عن التركيز التقليدي على حلف شمال الأطلسي، إذ أسهمت هذه الأطر المؤسسية في بلورة أنماط مؤثرة في إدارة الأمن داخل الاتحاد الأوروبي، سواء على المستوى الداخلي أو في توجيه سياساته الخارجية. كما عكست تجاربها مسارات متنوعة من العمل التكاملي الأوروبي، يمكن من خلال دراستها المعمقة استخلاص نماذج تحليلية أكثر دقة لفهم تطور النظام الأمني الأوروبي في سياقه التاريخي.

الهوامش:

1- اتفاق دولي أُبرم ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في 1من آب 1975، بمشاركة 35 دولة من أوروبا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك في العاصمة الفنلندية هلسنكي، وقد هدفت الاتفاقية إلى تنظيم العلاقات بين دول الشرق والغرب خلال مرحلة الحرب الباردة، ووضع مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها: احترام سيادة الدول، وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما شملت مجالات للتعاون في الجوانب الأمنية، والاقتصادية، والعلمية، والإنسانية.وتُعد محطة مهمة في تطور الأمن الأوروبي، إذ أسهمت في تخفيف حدة التوتر بين الكتلتين، ومهّدت لاحقًا لتطوير آليات الحوار والتعاون التي تطورت فيما بعد إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لمزيد من التفاصيل ينظر :
Encyclopedia of World History ,Part V.I,London,2023,p.1028.

2-سياسي ورجل دولة فرنسي، ولد في السادس عشر من تشرين الاول عام 1916 في مدينة جارناك **Garnak**، درس الحقوق ثم مارس المحاماة في باريس، وشغل العديد من المناصب الوزارية حت تولى رئاسة الجمهورية عام 1981، وبقي فيها حتى وفاته في باريس عام 1995. لمزيد من التفاصيل ينظر : Encyclopedia of World History ,V.11,p.184.

3-سياسي ورجل دولة الماني، ولد في الثالث والعشرين من كانون الاول عام 1918 في هامبورغ **Hamburg**، درس في اكاديمية القوة الجوية، وتخرج ملازم في الجيش الالماني، ثم درس العلوم السياسية في جامعة هامبورغ، وشغل وزير المالية ووزير الاقتصاد ووزير الدفاع خلال المدة (1969-1975)، ثم تولى منصب مستشار المانيا الغربية للمدة (1975-1982)، ولعب دوراً هاماً في سياسة بلاده الخارجية، توفي في العاشر من تشرين الاول عام 1995 في هامبورغ. لمزيد من التفاصيل ينظر : Encyclopedia of World History ,V3,p.110.

4- سلسلة من الهجمات الإرهابية المنسّقة التي وقعت في 22 آذار 2016 في العاصمة البلجيكية بروكسل، وأسفرت عن مقتل 32 شخصًا وإصابة أكثر من 300 آخرين، نفّذت الهجمات عبر تفجيرات انتحارية استهدفت مطار مطار بروكسل الدولي، محطة مترو محطة مالبيك **Maelbeek**،

القريبة من مقر الاتحاد الأوروبي، وتُعد هذه الهجمات من أبرز التحديات الأمنية التي واجهت أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لمزيد من التفاصيل ينظر :
Encyclopedia of World History ,V16,p.402.

المصادر

1-الكتب

أ- الكتب باللغة الانكليزية

1-Emil J Kirchner, Contemporary European History, Agfrege Publishing .,2002 Center,Berli
2-Giovanni Faleg,European Security in the Twenty-First Century Routledge,2000.
3-Goseph Sholez,Modern Europe,Oxford University Press,2020.
4-Hill C. Smith, The 1975 Rome Convention: A Historical Study,Dortmund,2009.
5-Howorth Jolyon, NATO - Establishment and Impact,Paris,2012.
6-Keukeleire, *Security and Defence Policy in the European Union*,London,2014.
7-olyon Howorth, Regions and Powers: The Structure of International Security Cambridge: Cambridge University Press,2021.
8-Namse Jewels,European unity,The Institutionalization of Cooperation Cambridge University Press,2002.
9-Powern Forch, The Rise of European Security Cooperation,Bocuhm,2000.

ب-الكتب باللغة الالمانية

1-Gross Eva, Die politischen Auswirkungen der Europäischen Gemeinschaft für Kohle und Gas auf die Entstehung der Europäischen Union, Paderborn,2001.
2- Joseph Famsin,Kalter Krieg,Achen,2010.
3-Michael Smith,Euro-europäische Konvergenz 1951-1991,Berlin,2019.
4-Michael Smith, Eine kurze Geschichte der Gegenwart,Munchen,2019.
5-Manners,Europäische Kooperationsabkommen auf dem Gebiet der inneren Sicherheit 1960–1970, Düsseldorf ,1990.
6-Richard G.,Sowjetisch-europäische Beziehungen 1946–1989,Düsseldorf,2012.
7-Tom Delreux,Die historischen Grundlagen der Europäischen Union,Ruhr-,2010. Universität Bochum
8- Whitman R. G, Die Helsinki-Akte von 1975: Eine historische Studie, Dortmund,1998.

2-الصحف باللغة الانكليزية

1-Washington Post,No 23 B,1985

3-الوثائق

1-الوثائق رقم 1

1-Documents of the European Union Library,Berlin,1992.

2-الوثائق رقم 2

2-Documents of the Institute for Global Security,Brussels,2007.

3-الوثائق رقم 3

3-European Council on Foreign Policy document,Berlin,2000.

4-الموسوعات

1-Encyclopedia of World History ,London,2023.

European security strategy and its impact on the foreign policy of the European Union 1991-2020

Assistant Teacher: Luay Tawfiq Hassan
Modern and contemporary history
General Directorate of Education in Diyala
Diyala, Baqubah, Iraq
Loayta292@gmail.com
07731272179

Abstract

The importance of the research is evident in the study and analysis of the European Union's security strategy from a historical perspective, and a logical analysis of the developments of events after the Second World War 1939-1946. Due to the necessity of studying and discussing this strategy and its impact on international foreign policy, the topic was chosen, and the research was conducted in a foundational stage in the history of the European continent, especially since it coincided with international changes that resulted in a change in the global political map, after that period witnessed major global events such as the fall of the Berlin Wall in 1989, and the collapse of the Soviet Union in December 1991, which produced a purely European vision for unifying ranks. This matter contributed to changing some aspects of international politics, and this is what the research dealt with between 1991-2020, relying on sources from Ruhr University Bochum in Germany, and Black Sea Technical University in Turkey.

Keywords: strategy, security, Europe, politics, developments